نظرة مغايرة الى الاقتصاد الاسرائيلي

د. نبيل حيدري

يوصف النمو الذي حققه الاقتصاد الاسرائيلي، طوال العقود الاربعة الماضية، بالسرعة، سواء أكان المؤشر الذي يركن اليه معدّلات نمو الدخل القومي، او نمو الصناعة، أو التجارة الخارجية. لكن مثل هذا النمو السريع كان محكوماً، في ظل التصوّر الذي قاده، الى توليد أزمات كانت تطفو، بين الفينة والأخرى، على السطح.

واذ ما كانت الازمات المتتالية التي عاشها الاقتصاد الاسرائيلي، خلال الفترة المنصرمة، قد أثّرت، بعض الشيء، في معدّلات النمو المتحققة، فإن السؤال الذي يظل قائماً هو: لماذا لم تؤدّ هذه الازمات الى اختلالات اقتصادية حقيقية؟ بل كيف استطاعت اسرائيل ادارة الأزمات وضبط معدّلات النمو، في آن، من دون ان يصاب اقتصادها بأذى؟

هناك اجوبة عدة ممكنة عن هذا السؤال. الجواب الأول يقضي بغلبة الاعتبارات الايديولوجية على الاعتبارات محض الاقتصادية. ومفاد هذا الرأي ان المشروع الصهيوني لم يكن، من حيث انطلاقه، مشروعاً اقتصادياً، لكنه مشروع اقتصادي ذو ملامح عرقية عنصرية تلاقى مع مصالح استراتيجية دولية كبرى، بحيث وظّف الاقتصاد لخدمة هذا الهدف[١]. واذا كان الامر كذلك، فليس من المستغرب ان يتركّز النشاط الاستيطاني الصهيوني، منذ بدايته، على الزراعة، بقصد تعميق الانتماء الى الارض[٢]؛ اضافة الى ان اختيار مواقع المستوطنات اليهودية كان يخضع، بصفة جوهرية، لاعتبارات استراتيجية وأمنية، بغية تحقيق السيطرة المباشرة على أكبر مساحة ممكنة من الارض الفلسطينية، بصرف النظر عن الجدوى الاقتصادية المباشرة[٣]. كما ان التركيز على الصناعات الاستهلاكية التقليدية، وعلى قطاع الاسكان والتشييد ومشروعات البنية الاساسية، كان يخضع، بدوره، لاعتبارات استكمال عناصر ومقوّمات بناء دولة قوية حديثة[٤]. أمّا الاتجاه المبكر الى الاستحواذ على المفاعلات النووية، فقد كانت تحكمه، اساساً، الاعتبارات الاستراتيجية[٥]. واخيراً، فان المستويات العالية لاجور العمّال اليهود، واعطاء الاجور الأقل للعمّال العرب، تفسّر، الى حدّ بعيد، الحفاظ على العمل العبري، وتثبيته في موقعه الجديد[٦].

جواب ثانٍ مماثل، يفيد بأن الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة في توجيه الاقتصاد القومي يفسّر، في الاجمال، امكانية «ضبط» الاختلالات الناشئة. وتمارس الدولة هذا «الضبط»، في البيئة الاقتصادية، من خلال السياسات النقدية والمالية وسياسة الاجور والهجرة واستخدامات الاراضي والدفاع. ويذهب هذا الرأي الى التأكيد انه على الرغم من الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، فان نسبة الانفاق الحكومي ارتفعت، في بعض السنوات، الى نحو ٥٠ في المئة من الناتج القومي الاجمالي. كما يساهم القطاع الحكومي، بخاصة اذا أُضيفت اليه مشروعات